المحاضرة 1: التربية والتعليم في العهد العثماني

لقد اشترك الجزائريون في صنع الثقافة العربية الإسلامية، غير أننا لا نملك تاريخا لثقافتنا، لأن الثقافة هي جوهر الوجود وهي التي نستمد منها وجودنا وذاتنا وحقيقتنا، إن العهد العثماني في جميع مصادره لا يزال غير مدروس فلم يؤلف علماء الجزائر أثناءه تأليفا يغطي جوانبه ويدرس ظواهره ويسجل أحداثه. كما أن علماء الجزائر في العهد الفرنسي لم يلتفتوا لدراسة العهد العثماني، غير أن ما كتب بأقلام جزائرية تأثر بالثقافة الفرنسية وهم يحملون شعار يرمي العثمانيين بالوحشية الثقافية والاستبداد السياسي والشره الاقتصادي. ونشير إلى أن الفرنسيين أهملوا كل ما يتعلق بالثقافة والفنون والعلوم في دراساتهم، واقتصروا على دراسة المعاهدات الدولية والوثائق الإدارية بحجة أنها ضاعت من أرشيفات العهد العثماني، في الحروب، لكن الذي حملوه إلى بلادهم أعظم.

وتحتل مدينة جيجل مكانة خاصة في تاريخ الجزائر الحديث، لأنها كانت الباب والمفتاح لقيام الدولة الجزائرية الحديثة، ولا يمكن لهذه الأهمية والمكانة الخاصة لمدينة جيجل أن تتضح دون العودة إلى الوراثة، قبل دخول العثمانيين كان المغرب العربي تحت نفوذ ثلاث دول رئيسية: المرينيين بالمغرب والحفصيين بتونس والزيانيين بالجزائر، غير أنه من التسامح أن نعتبر هذا التقسيم بشكله المعروف حاليا، لأن قسنطينة وعنابة وبجاية وبسكرة والكثير من المناطق الشرقية من الجزائر كانت تحت حكم الحفصيين، وكذلك الحال بالنسبة لبعض المناطق الغربية التي كانت تتبع المرينيين بالمغرب، كما أنه كانت بعض القبائل تتبدل ولأهاتها تارة وتقف على الحياد تارة أخرى. إذ كانت تعيش بلاد المغرب العربي حالة صراع سياسي بينها والأمر من هذا كله أن بعض العائلات الحاكمة عاشت صراعا حول الحكم والملك. وقد كان لهذه الاضطرابات السياسية وسوء الأحوال الاقتصادية عاقبة وخيمة على الحياة الثقافية، فهاجر بعض العلماء إلى المشرق والمغرب وربط آخرون مصيرهم ببعض الأمراء، بينما انزوى بعضهم فضلا حياة الزهد والتصوف والهروب من ملذات الدنيا. ووسط هذه الصورة المضطربة للحياة السياسية كانت هناك بعض المدن تزدهر وتفتح مدارسها ومساجدها ثقافة يتغذى منها المجتمع عقليا وروحيا، كتلمسان وقسنطينة وبجاية ومازونة ووهران والجزائر وعنابة وبسكرة، ففي كل مدينة اشتهرت عائلات بالعلم والتدريس والتأليف والتصوف.

1-المساجد:

تعتبر المساجد من أهم المؤسسات الدينية، وتتمحور وظيفتها في أداء الصلوات وتحفيظ القرآن وتعليم الفروض المختلفة، ويذكر محمد ابن عبد الكريم الفكون أن المساجد: "قد كانت مرتعا لحفقات الدروس اليومية، ومحطاً لفنون العلم، التي كانت تدرس لذلك العهد، لا سيما في القرى والمدن، حيث لا زوايا تقوم بدورها في بث ما أمكنها من العلوم".

وتقسم المساجد في العهد العثماني من حيث تأسيسها إلى مساجد أسسها الخلفاء والأمراء والولاة، وهو جزء من عملهم الوظيفي اتجاه المسلمين، إما للشهرة أو لكسب عطف الرعية، ومساجد أسسها الأثرياء لكسب الشهرة أو التقرب للعامّة من الناس. ومساجد أسستها فئات دينية أو مؤسسات خيرية وهي معظم مساجد الجزائر. إذ يمكن أن نلاحظ أنه والى يومنا هذا مازالت المساجد في الجزائر تعتمد على تبرعات المحسنين في بنائها ومهمة الدولة هي التسيير فقط. ولما كان المسجد والمدرسة متلازمين في العهد العثماني، والتعليم قضية أهلية مرتبطة بالسكان، غير أن مجهودات العثمانيين تميزت بإسهامهم في تشجيع بناء المدارس، وتكريم العلماء وتقريبهم منهم، حيث أنشأ صالح باي قسنطينة

مدرسة الكتانية، وألحق بالجامع الأخضر مدرسة، وأمر محمد الكبير بتوسيع رقعة التعليم بوهران ومنح جوائز للبعض من أهل الفكر.

وكان تشجيع العثمانيين للتعليم برصد الأوقاف والاحباس التي تتخذ طابعا دينيا لمساعدة الطلبة والغرباء وصيانة المساجد وارضاء علماء الدين، وتسديد تكاليف تسيير المؤسسات الدينية.

2- المدارس القرآنية:

لقد تأسست هذه المدارس في العهد العثماني، وبلغت شهرتها آفاقا بعيدة، وكان شائعا أن تؤسس بجوار المساجد وذلك لارتباط العلم بالدين، وإذا ابتعدت عن المسجد يبني بداخلها مصلى، وتتنوع معارفها وعلومها من العلوم الدينية التي تقوم على تحفيظ القرآن وتفسيره، وشرح الحديث والفقه، والتوحيد والمنطق. إضافة إلى علوم اللغة والبلاغة والعروض والقوافي وقواعد الإنشاء.

لقد ساهمت المدارس بشكل فعال في الجانب العلمي وتكوين القضاة والموظفين، ويكون التدريس فيها بعد موافقة الداي واقتراح مسئول الأوقاف، ويجمع المدرس بين وظائف عدة كالتدريس والإفتاء والقضاء.

ومثلت مرحلة التعليم فيها الدمج بين الثانوي والتعليم العالي، ويقوم فيها التعليم على الحفظ واستظهار المتون نظما ونثرا، وكان المدرسون يدرّبون تلاميذهم على مناقشة المسائل واثراء أفكارهم، ومن ثم جاء الاهتمام في تلك الفترة بالتخصص في كتابة التراجم والسير لشخصيات دينية وتاريخية.

وقد قسم العلماء الدراسة إلى فصلين فصل الشتاء وفصل الربيع، ويرجع ذلك إما لقلّة المدارس أو لقلّة الأوقاف عليها، وبذلك ارتبطت علاقة المدرس أو المؤدّب بطلبته كعلاقة الأب بأبنائه، وهو شديد الحرص على مستقبلهم متفرغ لهم، يقول ايميل كومب في وصف حالة التعليم في الجزائر نهاية القرن 18: "كان التعليم العالي في أرض الجزائر يشتمل جمهورا كبيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة، يجلسون حول شيوخ علماء لا يتلقون عنهم علوم الشريعة وقوانينها فحسب، بل يتلقون أيضا علوم الرياضيات والآداب، فكانت نتيجة انتصار أسلحتنا أن تفرق الشيوخ واضمحلت التعليم العالي".

3- الزوايا والطرق الصوفية:

نشأت الزوايا في المشرق العربي وكان يقصد بها المسجد الصغير وذلك للتمييز بينها وبين المسجد، ولكن في المغرب العربي ظهرت في القرن 13 وحلت محل الرباطات (يطلق اسم الرباط على المكان الذي ينطلق منه الجهاد وسمى الاستعمار شيوخها MARABOUT تحريف لكلمة مرابط، لكن هذه الرباطات لم تكن تقتصر للعلماء والفقهاء الذين يعلمون الناس شؤون دينهم، وبعد انتهاء وقت الجهاد تتحول الى مدارس لتعليم الناس امور الدين والدنيا).

ويشير أبو القاسم سعد الله أن بناء الزاوية يختلف عن بناء المسجد، فالزاوية غالبا ما تجمع بين هندسة المسجد والمنزل، وهي في الجملة قصيرة الأسوار منخفضة القباب قليلة النوافذ، وإذا كان لها مسجد فهو في الغالب من دون مئذنة، فالزاوية من الناحية الهندسية ليست جميلة، شكلها يوحي بالتقشف والعزلة.

وتعرفها ايفون توران: " أنها مدفن عائلة مرابطين، أي عائلة تمتلك الأصالة الدينية الوراثة، ويأتي إليها الناس لأداء الصلاة، ثم من أجل العلاج والتعلم، وتحظى تعليماتها بثقة كبيرة خصوصا وأنها تقوم على أسس خرافية وغير عقلانية".

ومن أهم مميزات العهد العثماني في الجزائر انتشار الزوايا والقباب والأضرحة والطرق الصوفية والأماكن المخصصة للزيارات في كامل أرجاء الوطن سواء في المدن أو الأرياف، وقد كانت كل مدينة محروسة بولي صالح يحمل لها البركة ويحميها ويمنع عنها الاعتداءات والمشاكل التي تواجهها.

المحاضرة 2 : سياسة التعليم في العهد العثماني

لقد عرفنا أن الدولة العثمانية لم يكن لها دخل في شؤون التعليم لا من حيث الإشراف ولا التمويل ولا من حيث الأهداف والغايات ورسم سياساته، فلم يكن هناك وزير للتعليم ولا مدير ولا وكيل، أو نحو ذلك من الوظائف الرسمية. لقد كانت هموم الدولة وقتئذٍ منحصرة في المحافظة على الاستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب لبيت المال، ولم تكن هذه الأموال وغيرها تستعمل في نشر التعليم وترقيته، وتنمية الثقافة وتنشيطها، أو تطوير المجتمع اقتصاديا، أو إلى تربية الشعب سياسيا، وإذا فعلت شيئا من ذلك فعن طريق الدين.

ولو جاز لنا الاستثناء في العهد العثماني لوجدنا بعض الإسهامات لمحمد الكبير وصالح باي، من خلال تشجيعهما للعلماء وبناء المساجد والزوايا، لكن هذه المحاولات فردية ولا تقوم على خطة مدروسة ولا تخرج عن تبعية التعليم للدين، وهو تلبية الشعور الديني لا الشعور العلمي لديهما، كما تهدف لكسب رضا الناس والشهرة والمدح والثناء. فالتعليم كان ينبع من حاجة المجتمع الجزائري لتربية أبناءه، لذلك اعتمد على جهود الأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية، ويدخل في هذا العموم رجال الدولة كأفراد يسهرون على تعليم أطفالهم، إما امتثالا لحث الدين على التعليم، واما لأن الأطفال في سن معينة لا يحتاجهم أهلهم في العمل، واما لان التعليم والقضاء والإفتاء وما إليها من مهن كانت وراثية في الأسر. أو لأن بعض المهن تحتاج لنوع من التعليم كالتجارة التي تقتضي معرفة الحساب.

كما ينطلق التعليم من تقاليد الجزائريين الراسخة والتي تعود إلى عصر من الحضارة وازدهار للعلوم والفنون أيام الدويلات الإسلامية التي ظهرت بها، وأنتجت من العلماء والمؤلفات الكثير، فهي تقاليد تحترم الإنسان المتعلم وتعز وتجعل العلماء، وتقديس العلم وتحث عليه وتوفر له أسباب النجاح والظروف اللائقة به.

ويمكن القول أن مسألة الاهتمام بالتعليم من قبل العثمانيين كانت غائبة كون أغلب العثمانيين خاصة جنود الانكشارية وبعض رجال الدولة كانوا عزايا وفي جملتهم من دون أطفال، فلم يتحمسوا لقضية التعليم، كما أن أغلبهم حديثي العهد بالإسلام، ناهيك عن سوء الأوضاع السياسية والمواجهات العسكرية ضد المسيحيين الاسبان.

ومهما ذكرنا من إهمال العثمانيين للتعليم وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، إلا أن الأسر الجزائرية لم تفرط في التعليم وتحملت أعباءه، فرغم الفقر كانوا حريصين على تعليم وتحفيظ أبنائهم للقرآن، الذي كان أساس التعليم والدين. وإذا ما نظرنا إلى آراء بعض الرحالة المسلمين والكتاب الأوروبيين، فإن أحوال التعليم كانت سيئة وغير سارة، فرغم الإهمال كان العثمانيون يستولون على الأموال التي يقدمها أهل الخير للمؤسسات التعليمية.

وفي أوائل القرن التاسع عشر شكى أبوراس من سوء أحوال التعليم وأهله في العهد العثماني، رغم أنه كان يعيش في عصر الباي محمد الكبير بوهران قائلا: "في زمن عطلت فيه مشاهد العلم ومعاهده، وسدت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه."

ولكن هذه الصورة تتغير عندما نتأمل حال التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني لدى الجزائريين أنفسهم، ذلك أن كثيرا من المصادر تتحدث عن استعداد الشعب للتعلم وحبه للعلم واحترامه للمعلم. وتشهد كتابات فانكتور ديباردتي وتقارير الفرنسيين أنفسهم غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي تشهد على أن أعداد المتعلمين في الجزائر يفوق أعداد المتعلمين في فرنسا.

ولم تكن مهنة التعليم من المهن المرغوب فيها أو المربحة فقد كانت مهنة تجلب لصاحبها الفقر، رغم ما تجلبه من عطف الناس وتضامنهم والاحترام للمؤدب، لكن إذا ما تعلق الأمر بالتعليم العالي والثانوي فيختلف الأمر، فقد كان المعلم من المحظوظين، ولكي يصل إلى هذا المنصب فعليه أن يصارع خصومه من أهل مهنته، ومن أهم العقبات هي رضا الباشا أو الباي، فالمؤدب كانت شروط تأهيله بسيطة أما المعلم والمدرس فكانت كثيرة.

فالمعلم في الثانوي هو موظف لدى الدولة يعينه الباشا في المدن، أما في الأرياف فكان رجال التصوف والمرابطين يتنافسون على جلب طلبة العلم لزواياهم، لنشر أفكارهم وجلب الأموال والصدقات. إذن ففضية انتشار التعليم بشكل واسع بين الناس في جزائر العهد العثماني، إنما يقصد بها التعليم الابتدائي، أو الحد الأدنى من التعليم. فلقد كان الدين الدافع الأول في التعليم، فيستزيدون علما استكمالاً لدينهم وفهما لمبادئه، ولعله من سيئات العهد العثماني هو أن المتعلم لا يجد ما يعمل بعد تخرجه.

المحاضرة 3: حال العلم والعلماء في العهد العثماني

إن أغلب الإنتاج الفكري من التأليف خلال العهد العثماني يكاد ينحصر في العلوم الشرعية والصوفية والمجالات الأدبية، ولا شك أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى كون القرآن والحديث المنبع الذي يستمد منه الجزائريون كل ألوان تفكيرهم وأنماط حديثهم.

حيث تميزت العلوم بالتقليد والتكرار والحفظ، وقد حاول عبد الكريم الفكون صاحب كتاب "منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية"، الثورة على الجمود الفكري لان فقهاء الجزائر خلال القرن الأول من التواجد العثماني نادوا بتقديم الاجتهاد العقلي (الدراية) على التقليد (الرواية)، فقد كانوا يرددون أقوال المتقدمين ويحفظونها حفظا سطحيا لا عقل فيه ولا تفكير، ويتظاهرون بالحفظ وقوة الحافظة، فقد كان أحفظ الناس هو أعلم الناس، ويوصف أحمد المقري بأنه كان أحفظ أهل زمانه، ولقب بـ(حافظ المغرب الأوسط) فظاهرة الحفظ والتقليد جمّدت الإنتاج في العلوم كلها. وكان ابن العنابي من أوائل الفقهاء الذين دعوا إلى الثورة عن الجمود العقلي وسيطرة التخلف على التعليم وأهله، بل ودعا إلى الأخذ بأسباب الحضارة الغربية، ذلك أن أوروبا في تلك الفترة كانت تعيش عصر النهضة الصناعية، كما دعا إلى الحد من نشاط الدراويش الذين اضرروا بالمجتمع حسب رأيه، وهو مؤلف كتاب السعي المحمود في نظام الجنود.

يعتبر العهد العثماني فقيرا من حيث الإنتاج الثقافي والاهتمام بالعلوم والفنون، حيث تفرغ العلماء للعلوم الشرعية والآداب والتواريخ المحلية والسير، ولكن عنايتهم بتدوين الطب والحساب والفلك والعمارة والموسيقى قليلة، وما كان شائعا من علوم وفنون لا يخرج عن التقليد ولم يكن ممارسوه يتمتعون بالاستقلالية في الفكر والعقل وروح الإبداع، وهو ما جعل الرحالة الأجانب الذين عاشوا في تلك الفترة يحكمون حكما قاسيا على علماء الجزائر ويتهمونهم بالسحر والشعوذة، والتخلي عن تراث أجدادهم من علوم وفنون شاعت في التراث العباسي بالمشرق والعصر الأموي بالأندلس.

كان ينظر إلى المهتم بهذه العلوم والفنون على أنه شاذ عن روح العصر والمجتمع، وكتب ابن حمادوش وهو أحد فقهاء وعلماء الجزائر آنذاك بعد أن اطلع على كتاب في الطب مترجم إلى العربية: " هو كتاب عجيب التأليف حسن الصنيع، لولا أنه محشو كفرا تزل فيه الأقدام، فيجب التحذير منه،.... "

المحاضرة 4: التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي

أولاً. التعليم الفرنسي:

نشأت المدرسة الفرنسية متعثرة منذ البداية نظراً لرفض هذا النوع من التعليم من طرف الجزائريين، وظلت نظرة التمييز بين مكونات المجتمع تسيطر عليه (أهالي، مواطنين)، مع أنّ الفرنسيين لطالما تبجحوا بنشر الحضارة والمساواة وإلغاء العبودية.

ونادى بعض الفرنسيين بترك التعليم للفرنسيين والفأس والمحراث للجزائريين، لأنّ ذلك أنفع وأجدى لهم من تعلم التاريخ، وظلت هذه السياسة بما تحمله من أفكار توجّه المدرسة الفرنسية، بمعنى أن يكون تعليم الجزائريين في حدود المهن التي تسمح لهم بالتعامل مع المعمرين كالزراعة وغيرها.

لقد كان التعليم الفرنسي الموجّه للجزائريين من البداية متّصفاً بطابع التحدي اللغوي والديني والحضاري، والتعليم الفرنسي لم يعرف ولم يعاني أية صعوبات مالية أو مادية أو إدارية، كالتّي عرفها التعليم التقليدي في المجتمع الجزائري، أو ما أسماه سعد الله بالتعليم الأصلي، كما أنه في الغالب اتصف بازدهاره وتماشيه مع روح الاستعمار التي يغذيها الكولون.

1-تطور المدارس العربية الفرنسية:

لقد بدأت مدارس التعليم المزدوج في مراحلها الأولى (1830—1850) بالإهمال المطلق لتعليم الجزائريين، رغم زعم الاستعمار أن الجزائريين هم من رفضوا التعليم في المدارس الفرنسية، والواقع أنّ هذه الفترة امتازت بالتوسع العسكري والمقاومات الشعبية من قبل الجزائريين في كافة ربوع الوطن.

أمّا المرحلة الثانية (1850—1870) والتي سبقتها بسنوات تكوين لجنة خبراء من طرف الفرنسيين تمثلت مهامها في دراسة الوضع الديني واللغوي ودراسة مصير التعليم في الجزائر، واستمروا في ذلك أربع سنوات أي من عام 1846 حيث انتهت التقارير إلى رسم إستراتيجية تنظم التعليم الفرنسي في الجزائر.

وعليه صدرت قرارات تخص مسألة تعليم الجزائريين خاصة ما تعلق بالمدارس العربية الفرنسية، والمدارس الشرعية الثلاث، ونلاحظ أنه بعد 1870 تم إلغاء المدارس العربية الفرنسية.

غير أنّ المرحلة الثالثة (1883—1892) شهدت عدة إصلاحات في نظام التعليم الفرنسي، كصدور مراسيم تتضمن إجبارية التعليم في فرنسا على الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر، واستثنت الجزائريين باعتبارهم أهالي.

كما حاول الفرنسيون إعادة صياغة النظام التعليمي بما يتماشى مع سياسة التمكين للاستعمار الفرنسي في الجزائر، نظراً لتغير في الرؤى للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

ثم تأتي المرحلة الرابعة والتي استمرت إلى 1913 وهي فترة تلتها الحرب العالمية الأولى التي كاد يتوقف فيها التعليم تماماً، والذي قابلته الانطلاقة الحقيقية للتعليم العربي الإسلامي في الجزائر، بداية العشرينيات من القرن الماضي، حيث وجدت فرنسا نفسها مجبرة على ملاحقة هذا التعليم ومنافسته.

وعلى العموم فإن التعليم الفرنسي الموجّه للجزائريين وبلغة مزدوجة وبأهداف استعمارية، كانت له دوافع، وهو ناتج عن ضغوطات على الاستعمار الفرنسي، حيث تبلور اتجاه لدى الدول الاستعمارية يدعو إلى الاهتمام بقضايا التعليم في المستعمرات، تبعاً لظهور تيارات فكرية ودينية وادبولوجية في أوروبا تدعو إلى احترام حقوق الإنسان، ولو كان إنساناً مستعمراً، وكذلك ضغوط الحركة الماركسية وبعض من رجال الدين الذين حاولوا استغلال التعليم لنشر المسيحية.

كما أن هناك عاملاً آخر جعل الاستعمار يهتم بالتعليم في هذه المرحلة، وهو ظهور النهضة العربية الإسلامية في بعض الدول العربية كمصر مع محمد عبده، على أساس نشر التعليم ومحاربة الغزو الأوروبي للعالم

الإسلامي. ولقد شهدت المدارس الفرنسية انتشار واسعاً في المدن، وتطوراً في أعداد الجزائريين الذين التحقوا بها حيث وصل إلى 31000 عام 1907 بعد أن كان عددهم 12000 عام 1893، وهو تطور نوعي في سنوات قليلة يئم عن تغيير في سياسة الاستعمار الفرنسي لرؤيته لتعليم الأهالي. والذي كان رافضاً في البداية لتعليم الجزائريين. غير أن هذا التعليم يهدف بالأساس إلى تأهيل التلاميذ للعمل اليدوي وشغل الوظائف والمهن التي يحتاجها الفرنسيون، وهو تعليم منفصل عن التعليم العام الفرنسي، لأن النظرة الدونية للأهالي وسياسة التمييز لازمت سياسة التعليم، حيث يقول الفرنسيون آنذاك إن الطفل الجزائري ينسى ما تعلمه بمجرد عودته إلى قريته، ولذلك يجب أن يتلقى تعليماً مهنيًا يفيد في حقله وفي داره وفي عمله عند الفرنسيين.

وعليه فإن المرحلة الرابعة التي تكلمنا عنها والتي شهدت ميلاد المدرسة الفرنسية الخاصة، كان التعليم فيها موجهاً توجيهياً خاصاً ويهدف إلى إخراج إنسان جزائري مسلوب من تاريخه ولغته ودينه وبيئته.

2-المدارس الشرعية الثلاث:

جاء اهتمام الاستعمار الفرنسي ببناء المدارس التي تهتم بالعلوم الشرعية بهدف تكوين إطارات وموظفين جزائريين تحتاجهم الإدارة الاستعمارية، أو على الأقل تسهّل من خلالهم الاتصال بالأهالي، مثل: العدول والتراجمة ومعلمي اللغة العربية، وقد وضعت تحت إشراف فرنسيين يتقنون اللغة العربية، قصد إبعاد الجزائريين عن التأثيرات المختلفة لعلماء الدين الأحرار في الزوايا والمساجد المنتشرة في أرجاء البلاد.

وقد تم تأسيس هذا النوع من التعليم الموجه للأهالي قصد منافسة الزوايا والمدارس التي كان لها تأثير كبير في المجتمع الجزائري آنذاك، والمنارات العلمية الإسلامية في البلدان العربية والمغرب العربي، والتي كانت وجهة علماء الجزائر مثل الزيتونة بتونس، والقرويين بالمغرب والأزهر بمصر، وتقليص عدد المتوجهين نحوها، وذلك بإيقائهم في الجزائر ومتابعة الدروس المختلفة بمستوى عال في هذه المدارس وقد أوضح الوزير روندون الهدف من إنشائها فقال: " فمن هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا من قبضتنا."

ومن جهة أخرى السعي إلى إبقاء علماء الدين الجدد المكونين فيها، على الطريقة الرسمية وذلك لتنفيذ المشاريع الاستعمارية المستقبلية باعتبارهم جزء من تلك السياسات، لإخضاع الشعب الجزائري والتمكين للاستعمار بالطرق السلمية.

إن رغبة الإدارة الاستعمارية في تقديم مفهوم جديد للإسلام يتماشى مع قيمها الاستعمارية ويكون عصرياً، تُجسّد هذه المدارس بمناهجها ومحتوياتها ومشايخها، وهو ما أطلقت عليه فرنسا إسم الإسلام الجزائري الذي لا يتعارض مع مصالحها ووجودها في الجزائر.

لقد قصدت فرنسا من وراء هذه المدارس إعادة هيكلة الثقافة العربية الإسلامية ولكن ذلك سيكون صعباً بسبب التناقض الذي ستشهده بين الرغبة في السير اتجاه طموحها في التعامل والتقرب من الشعب الجزائري، وبين الرفض المزدوج من الأهالي الذين يرون أنها تهدف إلى السيطرة على مشاعرهم ومبادئهم وحتى دينهم، والمعمرين الذين يرفضون كل أشكال المساواة مع الأهالي حتى ولو تعلق الأمر بتعليم مفرغ من محتواه.

المحاضرة 5: التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي (تابع)

ثانياً. التعليم الأصلي (التقليدي):

شكلت الأوقاف المورد الأساسي للتعليم والمعلمين والمكتبات والمساجد والحركة العلمية والثقافية سواء أيام العثمانيين أو حتى أيام الفرنسيين، إلا أنه ومنذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر صادرت السلطات الفرنسية أموال الوقف،

لتجفيف منابع التعليم حيث توقفت الحياة العلمية وأصبح بعض المعلمين ورجال الدين موظفين لدى الاستعمار الفرنسي، "بعد أن قلّ عددهم وتدنّجت أفكارهم." فالتعليم قبل الاحتلال شكّل محور اهتمامات الشعب الجزائري، واحتل جزءاً أساسياً من حياة الناس، وكان العلم والتعليم والمعلم والمتعلم موضع تقدير و إعجاب من كافة فئات المجتمع الجزائري، حيث توفرت المدارس وانتشر الوعي التربوي في المدينة والريف. والمطلّع على التقارير التي كان يعدها الفرنسيون حول حال التعليم في الجزائر، نجدهم يقرّون بانتشار التعليم غداة الاحتلال، و اضمحلاله بعد عشر سنوات من الاحتلال، ويمكن أن نخلص من خلال تلك التقارير إلى: -الاستمرار في إهمال التعليم العربي الإسلامي وعدم رد الأوقاف إليه، رغم تشبث الأهالي به، ومقاطعتهم للمدرسة الفرنسية.

-إنشاء تعليم مزدوج خاص بالجزائريين تدرس فيه اللغة العربية على أن تكون الفرنسية وعلومها هي السيّدة. -ترك التعليم في الزوايا الريفية على ما هو عليه، مع مراقبة برنامجه ومعلميه، حتى لا تكون الزوايا مراكز لمعاداة الفرنسيين. يقول لويس ران: "كان القرآن في الجزائر هو المعلم والتعليم". وحسب التقارير الفرنسية فإن التعليم التقليدي أو الأصلي، قد توقّف عن أداء مهامه لظروف الحرب أو لاستيلاء فرنسا على أموال الأوقاف، وهجرة العلماء والمعلمين أو نفيهم خاصة في العقود الأولى التي تلت الاحتلال. لكن رغم كل ما ذكرناه استمرت الزوايا والكتاتيب في أداء دورها التعليمي، وأغلبها كان يكتفي بضمان الحد الأدنى من التعليم، كتعليم مبادئ الدين وتحفيظ القرآن.

1 -التعليم في المدارس القرآنية:

لقد تفتن الاستعمار إلى أهمية التعليم الديني في المجتمع الجزائري، والذي يعد تعليماً قاعدياً يستمد منه الشعب الجزائري روحه وإيمانه وقوّته وهويته، فإنهم إذا منعه أثاروا سخط السكان، فاتفقوا على إفراغه من محتواه وتجريده من مؤسساته، والتحكم في المؤدبين بعد توظيفهم، وتدنّج أفكارهم ومنعهم من تجاوز التحفيظ إلى التفسير. وبذلك أصبح حفظ القرآن نوعاً من العبادة، حفظ لا يقدم شيئاً في الحياة إلا الاعتقاد في البركة والكرامات التي يملكها الأولياء والأضرحة والمزارات.

2-التعليم في المساجد:

بعد انتهاء الأطفال من مرحلة التعليم بالمدارس القرآنية يتوجه الراغبون منهم في استكمال تعليمهم إلى المساجد والزوايا لمواصلة تعليم متوسط أو ثانوي، إلا أنّ عدم وجود مدرسة ثانوية أو جامعة إسلامية، جعلت هذا النوع من التعليم مبعثراً في الجزائر، ليس له منهج ولا ضوابط، أو مراحل يقطعها المتعلم للوصول إليه، فهي اجتهادية وظيفية، وخاضعة لمهارة وشهرة المدرسين.

لقد تضررت المساجد والزوايا من هجرة العلماء ونفيهم وتدنّج الباقيين منهم، ويذكر أبو القاسم سعد الله أنه بعد عشرون عاماً من الاحتلال، انقرض جيل كامل من العلماء والطلبة في الجزائر، وتقطعت بهم السبل في المنافي والمهاجر، كابن العنابي والأمير عبد القادر وحمدان خوجة... وغيرهم كثير.

كما أنّ هدم عشرات المساجد وتحويل أبرزها إلى كنائس ومستودعات و ثكنات، أضرت كثيراً بالتعليم وأهله، أما البرنامج الدراسي الذي كان متبعاً في المساجد فهو لا يخرج عن المواد العربية من نحو وصرف وإعراب، وتعليم لبعض المسائل الفقهية.

3-التعليم في الزوايا:

الزوايا كانت رباطاً للجهاد وأماكن ترابط بها جيوش المسلمين لحماية الثغور أوقات الحرب، ثم تطورت إلى مراكز لنشر التعليم والقيام بالعبادات زمن السلم، لتصبح مع الزمن دالة على مقرّ الشيخ الحامل للبركة والمتصوّف.

إن وضع الزوايا بعد الاحتلال الفرنسي اختلف كثيرا عما كان عليه أيام العثمانيين، اختلفت من حيث وضعها بين المدينة والريف، ففي المدن فقدت الزوايا وظائفها وتأثيرها في المجتمع بعد الاحتلال، نظرا لمضايقه الاستعمار لنشاطها ومصادرة أموال الأوقاف، أو تحويل نشاطها. أما زوايا الأرياف فقد عادت إلى عهدتها القديم وتحولت إلى رباطات للجهد، ولعل أبرز المقاومات الشعبية في تاريخ الجزائر قادها شيوخ الزوايا، كالأمير عبد القادر وسيدي الشيخ... كما أن تعليم الزوايا حورب من قبل المستعمر وحاصرته المدرسة الفرنسية ونافسته.

المحاضرة 6: التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي (تابع)

4-المدارس الحرة:

على إثر الحرب العالمية الأولى بدأت تدبّ في الجزائر بوادر الفكر الإصلاحي، خاصة بعد عودة الشيخ مصطفى حافظ من مصر وتجربة ابن حمّانة في المدارس القرآنية، حيث جاهد لإصلاح التعليم الديني في الجزائر. ويقول المؤرخ أحمد توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر: "أن مصطفى حافظ هو أول من فكر في التعليم الحر، أي التعليم القرآني المنظم." خاصة وأن القوانين الفرنسية تسمح بذلك. لقد تكاثرت المدارس الحرة منذ العشرينات، وتبناها الشعب الجزائري وأقبل عليها، فوجدت تعاطفا من الأغنياء والمحسنين وحماسة من العلماء الغيورين.

وانخرط شيوخ جمعية العلماء المسلمين في هذا الفكر الإصلاحي التربوي والديني، خاصة بعد تأسيسهم للجمعية والتي تبنت مبدأ الإحياء للغة والدين والهوية، إذ رفعت شعار الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني، فكانت مدارس جمعية العلماء مفتوحة أمام الجزائريين، وشيوخها يعملون على تكوين جيل يؤمن بمبادئه ووطنه وحرّيته، فأخرجت لنا جيلا من المثقفين والمتعلمين عملوا بدورهم على نشر الوعي التربوي والديني والسياسي ولعب دورا كبيرا في معركة تحرير الوطن من الاستعمار ومن سيطرة بعض الطرق الصوفية التي عملت على نشر الدجل والسحر والشعوذة والترويج للأفكار القدرية. ويذهب علماء الاجتماع الفرنسيون خاصة اوغستين برك، إلى أن التعليم الذي نشره شيوخ العلماء المسلمين يقوم على ربط الجزائر بالشرق حضاريا وسياسيا، وقد استعمل العلماء في ذلك سلاح الهجوم اللغوي والهجوم العقائدي ضد فرنسا. وتحول التاريخ عندهم إلى تمجيد الشرق ومعاداة الغرب، ونشروا بين أطفال المدارس فكرة الخروج عن التقاليد البالية، والانتماءات الإقليمية الضيقة، والانتماء إلى الإسلام العالمي.

مرسوم 08 مارس 1938م:

هو المرسوم décret الذي أصدره رئيس مجلس وزراء فرنسا آنذاك شوتون Camille Chautemps في 08 مارس 1938م والذي نص على حظر استعمال اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في الجزائر. وهكذا فقد مُنعت أساتذة جمعية العلماء المسلمين من التدريس حيث نص القرار على "إغلاق المدارس العربية الحرة التي لا تملك رخصة العمل، ومنع كل معلم تابع للجمعية من مزاولة التعليم في المدارس المرخصة إلا بعد أن يتحصل على رخصة تعليم تقدمها له السلطات المعنية"، لكن السلطات الفرنسية أمتنعت عن إصدار الرخص رغم الطلبات العديدة التي قُدمت.

لم يكن هذا المرسوم الإجراء التعسفي الوحيد في حق اللغة العربية في الجزائر ولا قبل هذا التاريخ ولا بعده، ففي 24 ديسمبر 1904م أصدر الحاكم العام الفرنسي للجزائر قرارا ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من السلطة العسكرية بشروط أهمها: ألا يدرس تاريخ الجزائر وجغرافيتها والعالم العربي الإسلامي.

ألا يشرح آيات القرآن التي تتحدث عن الجهاد.
الولاء للإدارة الفرنسية.

وفي 21 مارس 1908م، طالب الإقطاعيون الفرنسيون ومغتصبو الأراضي بإلغاء التعليم الابتدائي للجزائريين لتوفير اليد العاملة الرخيصة لخدمة مزارعهم، ولتشجيع المهجرين الأوربيين على التوطين.
وفي الجريدة الرسمية لـ 20 جويلية 1945م، نُشر قرار 12 جويلية الذي يفرض على كل معلم للربية أن يكون متقنا للغة الفرنسية، إذا أراد أن يوظف، مما أقصى أغلب المعلمين إذ كانوا لا يتقنون الفرنسية إطلاقا. وكان من نتائج هذا القرار كذلك إغلاق المدارس القرآنية.
وفي 3 مارس 1954م، صدر نداء من مفتشي التعليم الابتدائي الفرنسي الذي طالبوا من خلاله بإلغاء تعليم العربية في المرحلة الابتدائية حتى لا تعرب الجزائر.

المحاضرة 7 و 8: التربية والتعليم بعد الاستقلال

واجهت المدرسة الجزائرية منذ البداية ظروفًا صعبة ومعقدة وأشكالًا عديدة، لم تسمح لها بأن تشخص وضعها في ظل مستجدات تلك المرحلة، ولا أن تعي مستلزمات تلك المرحلة بتحدياتها وأن تستلهم روحها من تاريخ الحركة الوطنية والإصلاحية التي ارتبطت بنشر الوعي التربوي والثقافي بين الجزائريين بما يتماشى وتطلعات المجتمع الجزائري وينسجم مع خصوصياته.

والحقيقة أنه وبعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال مازلنا نتساءل عن نوع المدرسة التي نريدها؟ أهى المدرسة التي تعمل على استيعاب خصوصيات الأمة وتدعيم مقومات الهوية، وتكوين جيل منفتح بتاريخه يعتز بانتمائه متفتح على عصره؟ أم هى المدرسة التي تسعى إلى تكوين الإنسان من حيث هو إنسان والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيات الحديثة ولا تعطي الاهتمام اللازم للخصوصيات الوطنية؟

وحسب عبد القادر فضيل فان المدرسة إما أن ينظر إليها على أنها البيئة المعرفية التي تعمل على نشر العلم وتصنع الحياة الفكرية، واما أن ينظر إليها على أنها النظام المتكامل الذي يستلهم مبادئ المجتمع وقيمه في صناعة البيئة وقيم الإنسان، الذي هو محور هذه البيئة.

كما أن هناك قضايا أخرى لازالت محل نقاش وجدل بين المختصين التربويين والمسؤولين وهى التي حرصت الإصلاحات على تناولها في كل مرة، لعل أبرزها مسألة الانتماء الحضاري والثقافي، والمسألة اللغوية وما يتفرع عنها، ومنهجية الإصلاح التربوي والغاية منه، والسبل الموصلة إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.
إن الظروف الصعبة والإرث الثقيل الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي على كافة المستويات لم يسمح للمدرسة غداة الاستقلال أن تضطلع بأدوارها، أو أن تنفصل عن الماضي الاستعماري، ومن بين هذه الظروف: افتقار الجزائر إلى قاعدة علمية وثقافية تستند إليها في بناء حياتها الجديدة في المجال العلمي والثقافي والتعليمي.
انتشار الامية بين مختلف فئات الشعب الجزائري بشكل رهيب وبنسب مرتفعة جدا، في المدن والقرى.
الفراغ الرهيب في مجال الإطار العام في مختلف المجالات الإدارية والتعليمية والصحية.

الأوضاع الاقتصادية المزرية والفقر والبطالة. ونقص الهياكل والموارد المالية. متطلبات تنظيم البلادة واعادة ترميم ما خرب، وتشغيل الإدارات المعطلة، وبناء دولة ديمقراطية كما نص عليه بيان أول نوفمبر يتوفر في ظلها الأمن والعدل والرخاء والصحة والتعليم والعمل لكل المواطنين، وبناء دولة في تلك الظروف وبهذه المواصفات ليس أمرا هينا.

هذه هي المطالب التي واجهت القيادة السياسية آنذاك، فكان على الدولة أن تجمع أمرها وتواصل جهادها على كل الجبهات للحد من الوضع المزري الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وكانت معركة التربية والتعليم أهم تلك المعارك، لان الاستقلال الكامل والتطور المنشود لن يمر إلا عبرها.

1. الإصلاحات التربوية بعد الاستقلال:

المدرسة هي القوة الفاعلة والقادرة على بناء العقول وقيادة المجتمع والسير به في الاتجاه الذي يضمن بقاءه وتطوره، وهو دور بنائي يفرض على المجتمع أن يحيطها بالرعاية الكاملة ويمدها بما يعزز قدراتها ويطور جهودها، حتى لا تبقى في قطيعة عن البيئة التي أنشأتها، وربما هذا هو الدور الذي كان على المدرسة في الجزائر أن تضطلع به بعد الاستقلال.

والواقع أن المدرسة التي ورثناها كانت مدرسة غريبة عن مجتمعنا، في توجهاتها ولغتها وأهدافها، ومع ذلك تم تبنيتها مع الإدراك بأنها لا تنسجم في كثير من جوانبها مع الحقائق الوطنية، لأنها أسست في الأصل لأهداف تخدم الغاية الاستعمارية، فهي مدرسة تعيش في ظل الدولة الجزائرية، تحيا معنا وتحت إشرافنا، ولكن روحها ظلت مرتبطة بالظروف التي أنشأتها، ومتأثرة بالنمط الثقافي التي عاشت في كنفه أكثر من قرن.

والخطاب السياسي لم يخف هذه الحقيقة، ولم يتجاهلها بل كثيرا ما صرح بها، واعتبرها وضعية غير طبيعية، ودعا إلى تصحيحها، ولكن هذه الدعوة لم تترجم إلى أفعال واجراءات وقرارات عملية، مما أبقى المسعى الإصلاحي يتأرجح بين القول والفعل، بين القرار السياسي والإجراء الإداري، بين النوايا والممارسات. والحقيقة أن المدرسة الجزائرية لم تولد مع بداية الاستقلال وانما الذي ولد هو الإطار الفكري والمذهبي الذي بقي فكرة مدونة في الوثائق، وشعار يردد في الخطب والمناسبات.

لقد اتجه المسؤولون على المدرسة آنذاك إلى الاحتفاظ بالوضع القائم مع إحداث التغييرات الممكنة، والتي من شأنها أن تمهد لإقامة، نظام تربوي وطني، يعوض النظام الموروث أو يعدله، وطبقا لهذا التفكير فانه يمكن أن نقر بأن عملية الإصلاح بعد الاستقلال مرت على ثلاث مراحل:

أ- مرحلة التبني والتوجيه:

أي تبني المدرسة الموروثة يشكل الخطوة الأولى التي أصبح نظام التعليم فيها تابعا للدولة الجزائرية، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذه المرحلة:

- ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.

- توجيه عناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريسه، وتوجهاته بما يتماشى والخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري.

- تكثيف الجهود الرامية إلى توفير إطارات التعليم والتي كان توفيرها يشكل عبئا ثقيلا على الدولة.

- إبطال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع سيادة الدولة. ونلاحظ أن المدرسة في هذه المرحلة لم تعرف تغييرا في البرامج ولا في التنظيم.

ب- مرحلة الإصلاح الجزئي والتصحيح الضروري:

لقد تواصلت عمليات التصحيح والإصلاح ولكن بأسلوب يفتقر إلى الدقة في التخطيط والوضوح في الرؤية، مما أبقى الاتجاه غامضا والغاية غير واضحة، فالاحتفاظ بمكونات المدرسة الموروثة وادخال عناصر جديدة في صلب نظامها التعليمي جعل المؤسسة التعليمية الواحدة تتعامل مع نظاميين متوازيين نظام تميزه خصائص المدرسة الفرنسية،

ونظام يرمز إلى خصائص المدرسة الوطنية، وقد حققت عمليات الإصلاح التي تمت في هذه الفترة النتائج التالية:

- تعريب الصفوف الأربعة الأولى من التعليم تعريبا شاملا.

- تعريب ثلث أقسام المواد العلمية.
 - تعريب المواد الاجتماعية التاريخ، الجغرافيا، الفلسفة، في مختلف المراحل.
 - ضبط التصور القانوني الكامل لبناء نظام تربوي وطني.
 ج- مرحلة التغيير الشامل وبناء النظام التربوي الوطني:
 إن أي تغيير شامل، أو إصلاح عميق في النظام التربوي لا بد أن يكون مستخلصا من الظروف والتجارب التي مر بها المجتمع الجزائري ، ويعبر عن توجهات وتطلعات أجياله، مؤسسا وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسيا واجتماعيا، ابتدأت بصدور أمر 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر، وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى و التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم، وتأمينه لمدة 9 سنوات، وقد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980 - 1981 (المدرسة الأساسية).
 ومن أهم ما يميز هذا النظام التربوي:

- إقرار نظام التعليم الأساسي الذي يعوض النظام الابتدائي والمتوسط، ويمدد المرحلة الإلزامية إلى 09 سنوات، وبدمج في مناهجه بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ويربط المدرسة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.
 - جعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل، لتحقيق الغاية الأساسية من تجديد النظام وهي توحيد التعليم وتأصيله، وربطه بقيم المجتمع.
 - التركيز على التربية العلمية والتكنولوجية التي تتيح للمتعلمين توظيف المعارف النظرية في مجالات العمل التطبيقي.
 - تنظيم تعليم اللغات الأجنبية بصفاتها ووافد مساعدة على التفتح والاستفادة من تجارب الغير .
 - تجديد نظام التعليم الثانوي وتنويع المسارات الدراسية التي تنظم الاختصاصات على أساسها مع تطوير أساليب التوجيه، وطرائق التعامل مع المعرفة.
 إلا أن هذه المنظومة التربوية وبعد عطاء دام لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، وبعد التغيرات التي مست المجتمع الجزائري محليا ومست العالم على كل المستويات، خاصة ما تعلق بانتشار التكنولوجيا وقيم العولمة وما يتهدد المنظومات الثقافية، بدخول المجتمع الجزائري الألفية الثالثة وهو يشهد تحولات عميقة على مستوى البنى التحتية والفوقية، ناهيك عن الأزمة الأمنية وتداعياتها على الفرد والمجتمع، والاختلالات التي أفرزتها على المستوى الثقافي والتربوي، جعل من المسؤولين السياسيين والتربويين يتساءلون عن وظيفة المدرسة وحقيقة الأدوار التي تضطلع بها مقارنة بما تعاشه من أزمت، خاصة وأنها صممت بأهداف الماضي واصلاحها لن يكون جزئيا ما دام التغيير والتحول مس كل المستويات في المجتمع الجزائري وبقيت جامدة.
 وهو ما تم العمل عليه سياسيا وعلى مستوى عال، حيث أمر رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية بعد تنصيبه بفترة وجيزة، ليقينه بأهمية المنظومة التربوية في تطور المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره ومواكبة دول العالم المتطورة مع الحفاظ على الأصالة والتمسك بالانتماءات الحضارية للمجتمع الجزائري.

غير أن عبد القادر فضيل يرى أن الإصلاح من المفروض أن لا يكون جذريا، وأنه تم تكليف المدرسة الأساسية ما لا تطيق حين حددنا لها عديدا من المهام من خلال النصوص المنظمة لنظام التربية والتعليم، وأثقلناها بالكثير من المسؤوليات، ولكننا لم نمكنها مما يعينها على تأدية هذه المهام، ويكسبها القدرة على تحقيق ما هو منوط بها ، فالمدرسة التي أنشأت بمقتضى نصوص الاصطلاح الصادرة في 16-04/1976 حددت لها رسالة جديدة، وأهداف

منظورة، تنسجم مع اختيارات المجتمع ومع حقائق العصر ولكن الوضع القائم في الميدان لم يتغير عما كان عليه، ومن ثم فمطالبتها بالتغيير والتجديد، والسير المنتظم في النهج الذي رسم لها، والسعي لتحقيق الأهداف المسطرة من غير أن نمكنها من وسائل النهوض بذلك شيئا يفوق قدرتها.

المحاضرة 9 : الاصلاحات التربوية في الجزائر (تابع)

المجلس الأعلى للتربية:

في سنة 1996، أصدر رئيس الجمهورية السابق اليامين زروال، مرسوما (الجريدة الرسمية 18 لسنة 96) بإنشاء هيئة تسمى "المجلس الأعلى للتربية" تتكون من 25 عضو يمثلون الحكومة (جميع الوزارات بالإضافة إلى المجلس الاسلامي الأعلى، والمجلس الأعلى للغة العربية والمحافظة السامية للأمازيغية)، و 72 عضو منتخبين من المعلمين والأساتذة وأساتذة التكوين المهني، و 30 عضو يمثلون النقابات وأولياء التلاميذ وطلبة التعليم العالي، و 30 شخصية أخرى يختارها رئيس الجمهورية من الشخصيات الوطنية.

مهمة المجلس مراقبة المنظومة التربوية ووضع سياستها العامة، ومواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم والتكوين، والأهم الحفاظ على الهوية الوطنية.

وقد عقد المجلس الأعلى دورته التأسيسية في نهاية ديسمبر 1996، وقد تكونت خمسة لجان دائمة هي (لجنة التعليم، لجنة التكوين، لجنة البحث والإستشراق ، لجنة المتابعة والتقييم، لجنة العلاقات بالمحيط الاجتماعي والثقافي)، واعتبر المجلس جهازا وطنيا لدى رئيس الجمهورية للتشاور والتنسيق والدراسات والتقييم في مجال التربية والتكوين، ومهامه الأساسية حسب الوثائق الرسمية تتمثل فيما يلي:

1. اقتراح إستراتيجية تنمية شاملة للمنظومة التربوية التكوينية الوطنية بناءً على المقاييس العلمية وقيم الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.
2. تحقيق الإنسجام الداخلي والخارجي لمنظومة التربية والتكوين والرفع من مردودها.
3. العمل على توثيق الصلة بين المدرسة والمحيط الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وتحقيق الملائمة بين سياسة التكوين وسياسة التشغيل.
4. العمل على تمكين المنظومة التربوية من إحداث التغيير الاجتماعي، بتكوين المواطن الواعي المستوعب لمعطيات الحياة المعاصرة.
5. التقييم المنظم للسياسة الوطنية للتربية والتكوين، واقتراح تصحيح الإختلالات التي قد تظهر في الميدان.
6. دراسة كل المسائل المتعلقة بالتربية والتكوين وإبداء الرأي فيها، كمشاريع الإصلاح التي تبادر بها القطاعات المعنية ومخططات العمل القطاعية للوزارات.
7. إقامة علاقات تعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي لها مهام مماثلة لمهام المجلس وتتناول مسائل تدخل في ميدان اختصاصه.

في سنة 2000 تم حل هذا المجلس وإلغائه، وتم تأسيس مجلس آخر سنة 2003، تحت مسمى "المجلس الوطني للتربية والتكوين" (الجريدة الرسمية 68 لسنة 2003)، المجلس الجديد، أقصى ممثلي الأساتذة والنقابات، وجعل كل المناصب بالاختيار المباشر من السلطة الوصية. وقلص نسبة أولياء التلاميذ.

المحاضرة 10 و 11 : الإصلاحات التربوية في الجزائر تابع

اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

مقتطفات من كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ماي 2000 " إن الإصلاح الذي نشرع فيه اليوم، يتمثل في عمل طويل النفس فهو كعملية بذر في أرض خصبة يقوم بها الأجداد للأجيال. إنها عملية متواصلة و جهد دائم لمواكبة التطور المستمر لمجتمعنا و للعالم من حولنا "

أ-الإطار المرجعي العام للنظام التربوي:

-التاريخ العريق للجزائر

- بيان 1 نوفمبر 1954

-الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة، الإسلام، العروبة والامازيغية

- الطابع الديمقراطي، العلمي والإنساني العالمي

ب- المحاور الكبرى للإصلاح:

-تحسين نوعية التأطير

-التحوير البيداغوجي

-إعادة تنظيم المنظومة التربوية

د.مواطن التغيير:

تنظيم الوظائف، الأستاذ، التلميذ، المتعاملين

تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة التربوية

تنظيم المصالح:أمانة، مديرية الدراسات، استشارية التربية، المقتصدية

تنظيم الشعب: بتقنين التنظيمات التربوية

تنظيم وتنشيط أعمال خلايا التفكير والبحث و تفعيل دور النوادي العلمية و الثقافية

تنظيم الهياكل:ضمان الأمن، النظافة، تحسين وتجميل مختلف مرافق المؤسسة

تأسيسها (اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية):

جرى، في ماي 2000، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص؛ السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي؛ إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

وقد تُوِّجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقاً لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها. وشكل هذا الملف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الأجال.

إن تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم (CNRSE) برئاسة بن زاغو؛ اللجنة المكونة من الأكاديميين والمثقفين وممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني. للأسف ، فإن التقرير النهائي الذي تم على أساس المعلومات الميدانية التي جمعتها اللجنة الوطنية للبرامج (CNP) التي تخضع لها المجموعات المتخصصة في المواد (GSD)، لم تنفذ توصياتها أبداً ، و ذلك على ما يبدو، بسبب طبيعته التي اعتبرت مفرطة في الحداثة
أ. تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

- وذلك بواسطة الأمر رقم 03/09، المؤرخ في 13 أوت 2003، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 35/76 ، المؤرخ في 16 أفريل 1976، والمتضمن تنظيم التربية والتكوين. ومن أهم ما جاء به هذا الأمر:
- إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة.
 - فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.
 - وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل ثلاث أطوار، هما:
 - طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات.
 - طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات.

ب- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

- ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 04-08، المؤرخ في 23 جانفي 2008 وهو النص التشريعي، الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.
- ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها، على الخصوص:
- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية.
 - التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير المركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
 - عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد.
 - التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهنة.
 - ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدعوية للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، فيما يلي:
 - تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.
 - ضمان التكوين على المواطنة.

- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة العلوم والثورة الرقمية العالمية.
 - إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام والزامية التعليم الأساسي.
 - تثمين وترقية الموارد البشرية.
- أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي (LMD) بحيث يمثل بنية التعليم العالي المستلهمة من البنيات المعمول بها في البلدان الانجلوسكسونية، والمععمة في البلدان المصنعة، تتمثل هذه البنية حول ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية.
- الطور الأول بكالوريا+ثلاث سنوات، يتوج بليسانس (أكاديمية-مهنية)
 - الطور الثاني بكالوريا + خمسة سنوات، يتوج بماستر (أكاديمية - مهنية)
 - الطور الثالث بكالوريا + ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه.
- ولا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تجري تعديلات على نظمها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي والرفع من مستواه.